لتحقيق السرعة في الإجراءات

«نزاهة» والنيابة العامة بحثا أوجه التنسيق حول إقرار الذمة المالية

المستشار ضرار العسعوسي

■ العسعوسي: مستعدون لتقديم الدعم للهيئة لرفع قدراتها في مجال التحقيق والتحري

■ النمش: نقدر روح التعاون والتكامل التي تتسم بها علاقة الهيئة بالنيابة العامة

بحث رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) المستشار عبدالرحمن النمش أمس مع النائب العام المستشار ضرار العسعوسي أوجه التنسيق الممكنة بين الجانبين حول إجراءات إنذار المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية المتأخرين أو الممتنعين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية.

وقالت (نزاهة) في بيان صحافي إن المستشار العسعوسي أبدى خلال اللقاء استعداد النيابة العامة التام لتقديم الدعم للهيئة لرفع قدراتها في مجال التحقيق والتحري وجمع المعلومات حول قضايا الفساد التي ترد اليها.

وأكد النائب العام حرصه على إعطاء قضايا الفساد التي تحال إلى النيابة العامة من (نزاهة) الاهتمام البالغ بالتحقيق فيها بعد استيفاء النيابة إجراءاتها بوصفها الجهة المختصة بالتحقيق والإحالة في القضايا المنصوص عليها في قانون إنشاء الهيئة.

من جانبه أعرب المستشار النمش عن تقدير (نزاهة) الكامل لروح التعاون والتكامل التي تتسم بها علاقة الهيئة بالنيابة العامة وحرص النائب العام على تقديم كل أوجه الدعم ومساندتها للنهوض بمهامها وبلوغ أهدافها.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الجهود المشتركة بين (نزاهة) والنيابة لترسيخ وتفعيل كل إجراءات وتدابير مكافحة الفساد في ظل علاقة التعاون والتكامل بين الجهتين.

وحضر اللقاء نائب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار رياض الهاجري

ردا على ما يتم تداوله بشأن احتمال وجود كهوف شبيهة بالموجودة في منطقة الظهر

«السكنية»: تربة «المطلاع» سليمة وخضعت لعدة فحوصات علمية

■ راعينا جميع المعايير العلمية وأجرينا أكثر من 700 جسة أرضية بأعماق مختلفة

■ المؤسسة ملتزمة بالقوانين الصادرة والخاصة بالتعاقد المباشر وفق ما جاء بالقرارات المعنية

■ نعمل وفقاً للقوانين المعمول بها بالدولة وما تقتضيه المصلحة العامة في المقام الأول

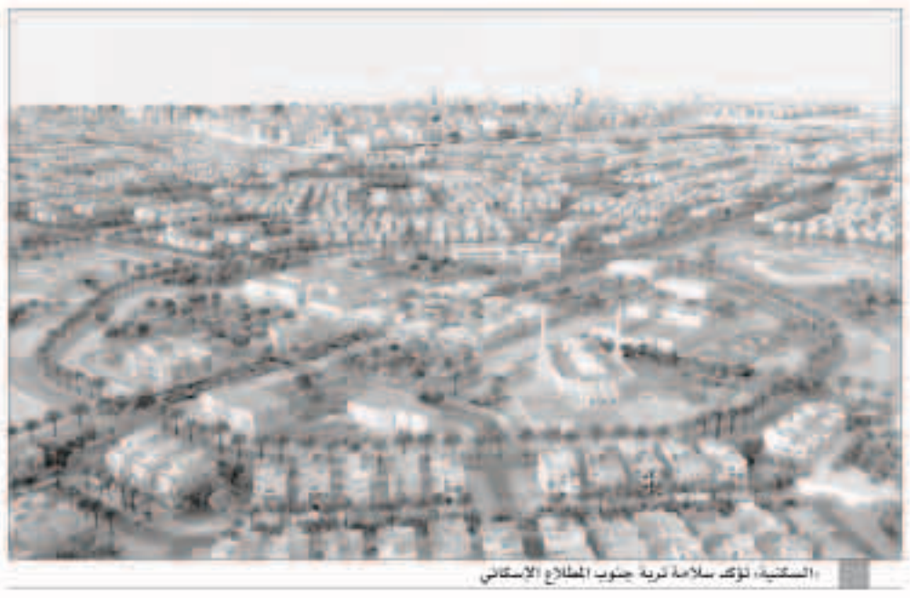
«السكنية» تؤكد سلامة تربة جنوب المطلاع الإسكاني

علي الحبيل

أكدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس أن التربة في مشروع جنوب المطلاع الإسكاني سليمة وخضعت لعدة فحوصات علمية أثبتت سلامتها.

وقال نائب المدير العام للمؤسسة لشؤون التنفيذ المهندس علي الحبيل في تصريح صحفي ردا على ما يتم تداوله بشأن "عدم سلامة تربة المطلاع واحتمال وجود كهوف شبيهة بالموجودة في منطقة الظهر" إن (السكنية) راعت جميع المعايير العلمية الخاصة في مجال علوم التربة في كامل المشروع وعلى وجه الخصوص الدراسة الاستطلاعية والدراسة الشمولية لطبيعة التربة.

وأضاف الحبيل أن (السكنية) أجرت أكثر من 700 جسة أرضية بأعماق مختلفة وصلت إلى 50 مترا تحت سطح الأرض من خلال شركة فاحصة معتمدة لتفادي تكرار ظاهرة الكهوف الجوفية.

والنسبة إلى ما يتردد عن "عدم التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإجراءات وقواعد التعاقد المباشر مع مقاولين المشروع" أكد أن المؤسسة ملتزمة بالقوانين الصادرة والخاصة بالتعاقد المباشر وفق ما جاء بالقرارات المعنية بذلك ومنها القرار الوزاري رقم 41 لسنة 2017 والخاص بتعديل بعض أحكام لائحة المناقصات.

وشدد على أن المؤسسة تعمل وفقا للقوانين المعمول بها بالدولة وما تقتضيه المصلحة العامة في المقام الأول كما تضع في أولويتها الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المحلية دعما وتشجيعا وثقة بتلك المكاتب ولما تضمه من خبرات محلية عالية المستوى.

وذكر أن المؤسسة تعاقدت مع عدة مكاتب استشارية محلية في مشروع جنوب المطلاع الإسكاني وفق النظم واللوائح من خلال العقود الاستشارية بأنواعها المختلفة سواء تصميم أو تخطيط أو إشراف أو إعداد الدراسات الفنية. وأشار الحبيل إلى أن المؤسسة تولت الإشراف على عقود الخدمات الرئيسية والبنى التحتية عبر جهازها الفني الذي يضم العديد من الخبرات العالية والمؤهلة للاشراف على مختلف أنواع أعمال الخدمات والبنى التحتية.

يذكر أن الجسة هي إجراء علمي يتمثل في إحداث ثقب رأسي في الموقع المراد فحصه ويتفذ في التربة لعمق معين بغرض التعرف على طبيعة طبقات التربة وصفاتها وسماكتها وغيرها وكذلك بغرض الحصول على عينات من التربة لدراستها.

أكدت أن القضايا العربية تعتبر أهم أولوياتها خلال فترة عضويتها فيه

الكويت: سنتفاوض مع مجلس الأمن لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين

■ العتيبي: شددنا على لاتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين وإرسال بعثة حماية دولية

■ نشعر بخيبة أمل من عدم تنفيذ القرار الإنساني الذي اعتمده المجلس بخصوص الأزمة السورية

منصور العتيبي

نيويورك - كونا- اكد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي ان دولة الكويت قد عممت على اعضاء مجلس الامن مشروع قرار يطالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني.

وقال العتيبي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) مساء امس الاول ان المفاوضات على مشروع القرار ستكون على مستوى الخبراء غدا لافتا الى ان الكويت ستسعى الى التفاوض بشكل بناء مع جميع اعضاء مجلس الامن ال15.

واضاف ان «الكويت استطاعت ان تساهم بشكل فعال في كثير من القضايا منذ انضمامها كعضو غير دائم في المجلس لاسيما قضايا منطقتنا بصفة الكويت الممثل العربي في المجلس فالقضايا العربية تعتبر اهم اولويات دولة الكويت خلال فترة عضويتها في مجلس الامن وعلى راسها القضية الفلسطينية».

واوضح السفير العتيبي ان مشروع القرار الذي عممته الكويت على المجلس يدعو الى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال ارسال بعثة حماية دولية بالإضافة الى الرفع الكامل للحصار والقيود التي تفرضها اسرائيل على الحركة والوصول الى قطاع غزة والخروج منه.

واشار الى ان مشروع القرار يطالب بتكثيف الجهود التي يبذلها الامين العام ومنسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط للمساعدة في الجهود الفورية لتهدئة الوضع وتعزيز احترام القانون الانساني الدولي. وذكر السفير العتيبي ان المشروع يطالب الامين العام بدراسة الحالة الراهنة وتقديم تقرير خطي في موعد لا يتجاوز 30 يوما من اعتماد مشروع القرار على ان يتضمن توصياته بشأن السبل والوسائل الكفيلة لضمان السلامة والحماية والرفاه للسكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي.

وحول اولويات الكويت في المجلس قال السفير العتيبي «تمكنا من دفع اولوياتنا الاخرى في المجلس بما في ذلك المسائل الانسانية اذ قمنا مؤخرا بالمساهمة وبشكل فعال بتنظيم الزيارة التاريخية الى بنغلاديش وميانمار لنرى مباشرة محنة الاقلية المسلمة من الروهينغيا».

واكد العتيبي على استمرار دولة الكويت في العمل على زيادة وتعزيز اساليب عمل مجلس الامن التي تتبع من رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الاجرائية.

وبالنسبة للازمة السورية اعرب السفير العتيبي عن خيبة امله من ان القرار الانساني رقم 2401 الذي اعتمده مجلس الامن بالاجماع في شهر فبراير الماضي خلال رئاسة الكويت وتقدمت به الكويت والسويد لم ينفذ على ارض الواقع بشكل كامل ومع ذلك فإن القضية السورية قريبة الى الكويت التي كانت رائدة في معالجة هذا الملف من الجانب الانساني.

واضاف «نحن نرى بدقة هذه القضية من منظور انساني والحل الوحيد للازمة يجب ان يكون على اساس القرار رقم 2254 وبيان جنيف لعام 2012». وفيما يتعلق باليمن قال السفير العتيبي ان الكويت دعت باستمرار الى ايجاد حل سياسي للازمة هناك وذلك استنادا الى المرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الامن خاصة القرار رقم 2216. وجدد التأكيد على «ان من يتابع سياسة الكويت الخارجية يدرك ان الوساطة ومنع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية ركائز اساسية لها منذ عقود وهذه الركائز هي ذاتها التي انتهجتها الكويت قبل 40 عاما خلال عضويتها الاولى في مجلس الامن عامي 1978 و1979 وان مبادئ السياسة الخارجية الكويتية لم تتغير منذ تلك الفترة بغض النظر عن التغيرات الكبيرة في الساحة الدولية خلال تلك العقود الاربعة.

بعد التعامل مع 208 شكاوى تزامناً مع حملة «تواصل_معنا»

«البلدية»: إخلاء 55 منزلاً من العزاب

زيد العنزي

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة بالتعامل مع العديد لشكوى سكن العزاب طبقا لمرسوم قانون 125 لسنة 2008 لافتة إلى أن تم إخلاء 55 منزل من العزاب تزامنا مع حملة "تواصل_معنا التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة بالبلدية والتي تشير جاهزية الاجهزة الرقابية بافرع البلدية بالمحافظات بتكثيف الحملات التفتيشية لازالة كافة التعديات على أملاك الدولة والاعلانات بالشوارع والميادين ومتابعة الباعة الجائلين وكل مايشغل الطريق سواء استغلال مساحة دون ترخيص او سيارات مهملة فضلا عن متابعة شركات النظافة ومدي التزامها بتطبيق العقود بينها وبين البلدية إلى جانب متابعة شكاوى الجمهور الواردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي قبل واثناء رمضان.

وفي هذا السياق أكد رئيس فريق الطوارئ بالعاصمة زيد العنزي بأن مفتشي الفريق قاموا بالتعامل مع 208 شكوى لسكن عزاب.

وتابع العنزي بانه تم البحث والتحري عن 130 منزل وتم الرد على 22 منزل بانهم عوائل ولم يتم الرد على 108 منزل.

وأضاف العنزي بأنه تم إخلاء 55 منزل من العزاب طبقا لمرسوم بقانون 125 لسنة 2008.

واختتم العنزي تصريحه مناشدا الجميع بالالتزام باللوائح وأنظمة البلدية مؤكدا على أن المفتشين سيطبقون اللوائح بكل حزم دون تهاون على المخالفين.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات الجمهور في حالة وجود أي شكوى تتعلق بالعزاب التوجه فورا لفرع بلدية المحافظة التابع لها المنطقة لاتخاذ الاجراءات القانونية حيالها.

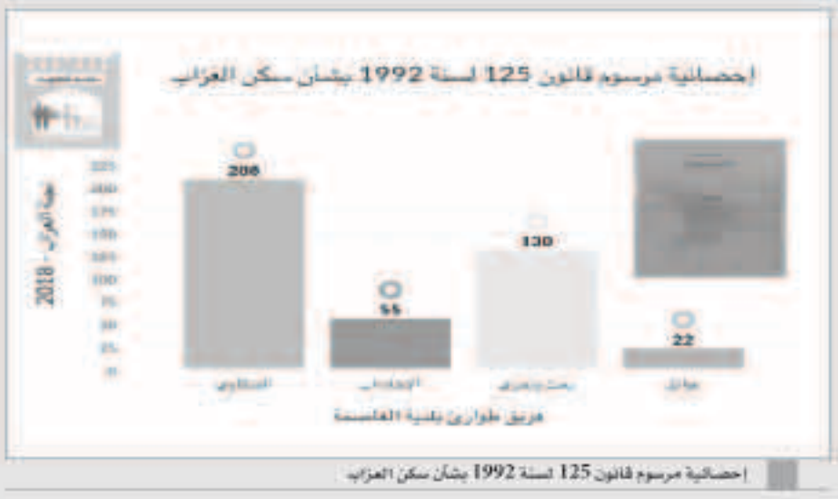

إحصائية مرسوم قانون 125 لسنة 1992 بشأن سكن العزاب

«أمنية» ينشر الوعي البيئي في ميونيخ

استعرض مشروع "امنية" مؤخرا تجربته في نشر الوعي البيئي في معرض "ايفات 2018" الدولي الذي عقد في مدينة ميونيخ الألمانية والذي نظمته مؤسسة "موس مونش" بمشاركات عالمية واسعة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمشاريع البيئية، وبحضور حشد من وسائل الإعلام وتخلل المعرض طرح احدث الابتكارات والتقنيات البيئة في مجالات النفايات الصناعية وقانون التعبئة التغليف العالمي والتصدي للتغييرات المناخية.

وفي هذا الجانب المدير التنفيذي لمشروع "امنية" البيئي سناء الغملاس عن اعتزازها وفخرها في تمثيل دولة الكويت في هذا المعرض الدولي الذي شهد استعراض عدة تجارب بيئية وصناعية، لافتة إلى أن مشروع "امنية" حظي بأصداء كبيرة من الدول والمؤسسات العالمية المشاركة، والتي انبهرت لتلك التجربة البيئية للتوعية في نشر الوعي البيئي والاستفادة من إعادة تدوير المواد البلاستيكية.

تستهدف توفير المواد الطبية والغذائية الضرورية

«الرحمة العالمية» تطلق «غزة تنادي»

أطلقت الرحمة العالمية بجمعية الإصلاح الاجتماعي حملة «غزة تنادي» وذلك لإغاثة المستضعفين في قطاع غزة المحاصر لتوفير المواد الطبية والغذائية الضرورية لهم، خاصة وانهم يعيشون في ظروف إنسانية صعبة منذ أكثر من 12سنوات. وفي هذا الصدد قال رئيس مكتب فلسطين في الرحمة العالمية د. وليد إبراهيم العنجري أن الفقر وصل إلى أبعاد خطيرة في قطاع غزة المحاصر برًا وبحرًا وجوًا مشيرا إلى أن نسبة الفقر زادت عن 60% أما نسبة البطالة فقد وصلت إلى 44% فيما يحتاج مليون وثلاثمائة ألف إلى المساعدات الإنسانية ، ويحتاج أكثر من ألف طفل فلسطيني للعلاج نتيجة الأحداث الأخيرة وذلك بحسب اليونسيف. وبين العنجري أن هذه الإحصائيات وغيرها جعلت الرحمة العالمية في شهر الخير تتحرك لمساعدة آلاف الأسر هناك لذا أطلقت حملتها « غزة تنادي » وذلك بهدف توفير الدواء اللازم وتوزيع سلات رمضانية في هذا الشهر الفضيل إفطارا وغوثا لهم وتوزيع كسوة العيد على الأيتام والفقراء بالإضافة إلى توفير الأدوية للمرضى وإجراء عمليات صغرى وكبرى في مستشفى الكويت جنوب قطاع غزة. وأوضح العنجري أن الحملة تهدف إلى التخفيف من الأعباء الاقتصادية والإجتماعية عن كاهل الأسر المحتاجة، فضلا عن المساعدة في توفير حياة كريمة لهذه الأسر مشددا على أهمية دعم الأسر الفقيرة وأصحاب الحاجة الملحة في ظل الأحداث الجارية.